جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سيمنار الثلاثاء: للعام الأكاديمي 2026/2025

"مستقبل التخطيط للتنمية في ظل عالم متغير"

الحلقة السادسة

مشروع المثلث الذهبي

المتحدثان

السيد المهندس / أسامة كمال

وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق

ورئيس لجنة الطاقة والبيئة والقوى العاملة

بمجلس الشيوخ

السيد المهندس / محمد عبادي

رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية

للمثلث الذهبي

الثلاثاء 10 مارس 2026

مجموعة عمل السمينار	
المستشار العلمي	
أ.د. إبراهيم العيسوي	
الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية	
المنسق العلمي	
أ.د. علاء زهران	
الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية	
المنسق العلمي المشارك	
أ.د. سحر البهائي	
مدير مركز التخطيط والتنمية البيئية	
فريق الدعم المساند	
د. أحمد ممدوح سعد المدرس بمركز التنمية الإقليمية	أ. سماح غلاب المدرس المساعد بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي
أ. صفاء محفوظ رئيس الإدارة المركزية لنظم المعلومات والتحول الرقمي	
أ. أمل سرور مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية	د. طارق طاهر عبده أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

مقدمة

عقد معهد التخطيط القومي الحلقة السادسة من سيمنار الثلاثاء للعام الأكاديمي 2026/2025 والتي تأتي هذا العام تحت مظلة "مستقبل التخطيط للتنمية في ظل عالم متغير ."وقد تناولت هذه الحلقة موضوع "مشروع المثلث الذهبي" باعتباره أحد المشروعات القومية المهمة الداعمة لمسار التنمية في مصر.

استهلّ الأستاذ الدكتور علاء زهران الجلسة بالترحيب بالحضور، وتقديم واجب العزاء بالنيابة عن أسرة معهد التخطيط القومي في وفاة الأستاذ الدكتور أحمد فرحات، الأستاذ بمركز التخطيط والتنمية الصناعية بالمعهد، سائلًا المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته.

وأكد سيادته في كلمته الافتتاحية أن معهد التخطيط القومي يمثل بيت الخبرة الوطني ومركز الفكر لمختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، وهو ما يفرض عليه دورًا محوريًا في تقديم الدعم البحثي والاستشاري، إلى جانب الإسهام في بناء القدرات المؤسسية لمختلف جهات الدولة. كما أشار إلى أهمية الاستفادة من المخرجات الفكرية والعلمية لمثل هذه الحلقات العلمية، لما تتيحه من أفكار ورؤى يمكن البناء عليها في دعم جهود التخطيط والتنمية بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية.

وأشار إلى أن حلقات السيمنار خلال هذا العام تناولت عددًا من المشروعات القومية ذات الأهمية الاستراتيجية، من بينها مشروع توشكي، ومشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بينما تأتي هذه الحلقة لاستكمال مناقشة تلك المشروعات من خلال تسليط الضوء على مشروع المثلث الذهبي، باعتباره أحد أبرز المشروعات القومية التي وردت - كسابقيها من المشروعات القومية - ضمن رؤية مصر 2030 والتي أُطلقت في فبراير عام 2016. وتسعى هذه الحلقة إلى مناقشة مجموعة من المحاور الرئيسة المرتبطة بمشروع المثلث الذهبي، والمتمثلة في:

- التعرف على طبيعة مشروع المثلث الذهبي وأهدافه ومتطلبات تنفيذه
- استعراض ما تحقق من أهداف المشروع، واستشراف ما يمكن تحقيقه مستقبلًا
- مناقشة سُبل التغلب على التحديات أو المعوقات التي قد تعترض مسار تنفيذ المشروع
- استشراف الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للمشروع ودوره في دعم المسار التنموي المستقبلي لمصر

شهدت الحلقة مشاركة متحدثين رئيسيين، حيث استُهلت بعرض قدمه المهندس أسامة كمال، وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق ورئيس لجنة الطاقة والبيئة والقوى العاملة بمجلس الشيوخ، تناول فيه الأبعاد الاستراتيجية والتاريخية لمشروع المثلث الذهبي، وأهميته في دعم جهود التنمية الاقتصادية وسبل تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية في المنطقة. كما شارك في الحلقة المهندس محمد عبادي، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، حيث استعرض تطورات المشروع ومراحله التنفيذية، إلى جانب الجهود المبذولة لتفعيل المشروع وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المتكاملة بالمنطقة، وذلك على النحو التالي:

المتحدث الأول

السيد المهندس/ أسامة كمال

استعرض المهندس/ أسامة كمال الخلفية التاريخية للفكرة والرؤية التي صاحبت طرح مشروع المثلث الذهبي، مشيرًا إلى ما كان مأمولًا تنفيذه آنذاك وما لم تتح الفرصة لتحقيقه في ذلك الوقت. مع الحرص على عرض المشروع كما تم تقديمه في أبريل 2013، مؤكدًا أن مرور ما يقرب من ثلاثة عشر عامًا منذ طرح الفكرة يتيح فرصة مهمة للتأمل في مسار المشروع وتقييم ما تحقق خلال تلك الفترة.

أشار سيادته إلى أن قضية دعم الوقود البترولي كانت تمثل إحدى القضايا الصعبة خلال فترة توليه المسؤولية، الأمر الذي دفعه بعد ذلك إلى التفكير في البحث عن بدائل للطاقة، من بينها الاستثمار في الطاقة الشمسية والتحول الطاقي. وفي هذا الإطار تم تأسيس شركة متخصصة في هذا المجال، بدأت بحجم أعمال يقدر بنحو 25 مليون جنيه سنويًا، وتمكنت خلال نحو سبع سنوات من التوسع في تنفيذ عدد من مشروعات الطاقة الشمسية، ليصل حجم أعمالها إلى ما يقارب مليار جنيه سنويًا.

وأوضح أن قطاع الكهرباء في مصر يستهلك نحو 40% من إجمالي استهلاك البلاد من الوقود البترولي، سواء في صورة غاز طبيعي أو منتجات بترولية سائلة، وهو ما يمثل عبئًا كبيرًا على الموارد المتاحة. وأكد أن مواجهة هذا التحدي تتطلب التوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة المتوافرة في مصر، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بما يسهم في ترشيد استخدام الموارد البترولية وتعزيز التحول نحو مزيج طاقي أكثر استدامة.

أشار كذلك إلى أن فكرة مشروع المثلث الذهبي نشأت في الأساس نتيجة تجربة عملية مر بها قطاع التعدين في مصر، لاسيما في مشروع منجم السكري، الذي تعود بداياته إلى تسعينيات القرن الماضي، حين جرى تخصيص مساحة واسعة من الأراضي لشركة سنتامين المملوكة لرجل الأعمال المصري يوسف الراجحي، الذي كان يقيم في أستراليا، إحدى الدول الرائدة عالميًا في مجال التعدين، إلى جانب دول مثل جنوب أفريقيا وكندا والهند.

كما أوضح أن المشروع واجه في مراحله الأولى عددًا من التحديات المرتبطة بتعاقب الإدارات وتداخل الاختصاصات بين الجهات المختلفة، قبل أن يتم تجاوز جانب من هذه الصعوبات ويبدأ العمل في نطاق محدود من منطقة الامتياز. وقد استثمرت الشركة أكثر من ستة مليارات دولار في تطوير المشروع وفق نظام المشاركة في الأرباح، قبل أن تنتقل ملكيته لاحقًا إلى شركة أنجلو جولد أشانتي، إحدى أكبر الشركات العالمية العاملة في قطاع التعدين.

أبرزت هذه التجربة أهمية التفكير في إقامة مشروع تنموي متكامل يعتمد على استثمار الثروات المعدنية في نطاق جغرافي محدد، مع تحقيق التكامل بين الأنشطة التعدينية والصناعية والسياحية والزراعية والخدمية، بما يسهم في خلق فرص عمل واسعة وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة، وقد جاء اختيار المنطقة الممتدة بين سفاجا وقنا والقصير لتكون نطاقًا لمشروع المثلث الذهبي نظرًا لما تتمتع به من موارد معدنية واعدة وموقع جغرافي متميز على ساحل البحر الأحمر بواجهة بحرية تقترب من 80 كيلومترًا، فضلًا عن مساحتها التي تبلغ نحو 840 ألف

فدان، إضافة إلى قربها من وادي النيل وتوافر العمالة المحلية القادرة على الانخراط في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وقد أسفر ذلك عن بلورة فكرة إنشاء منطقة اقتصادية متكاملة في هذه المنطقة، تقوم على تطوير الصناعات التعدينية والصناعات التحويلية والسياحة والزراعة والبنية الأساسية، بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد المصري ودعم جهود التنمية الشاملة.

إمكانات مشروع المثلث الذهبي

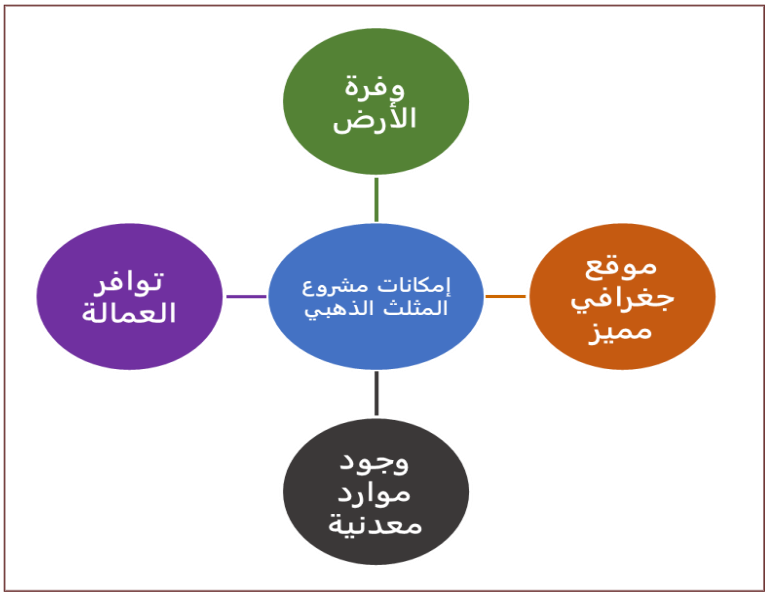

الهدف من إنشاء المشروع

- تنمية مشاريع صناعية وخدمية وفقا لأعلى المعايير العالمية، قادرة على المنافسة إقليميًا ودوليًا
- تنمية المجتمع المحلي القائم في المنطقة، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير الخدمات والمرافق وفقا للمعايير الدولية
- الاستغلال الأمثل للمواد الخام في المنطقة
- زيادة الإيرادات الحكومية والدخل القومي
- توفير فرص عمل جديدة

موقع المشروع

مقومات الموقع

جغرافيًا: يتميز الموقع بإطلالته على واجهة بحرية واسعة تمتد لنحو 80 كيلومترًا على ساحل البحر الأحمر، الأمر الذي يؤهله ليكون منفذًا بحريًا دوليًا ونقطة اتصال مهمة لحركة التجارة العالمية. كما يرتبط الموقع بوادي النيل عند محافظة قنا، بما يعزز قدرته على الاتصال بشبكات النقل والتجارة الداخلية.

جيولوجيًا: تتمتع المنطقة بوفرة ملحوظة في الموارد التعدينية، إلى جانب توافر الطفلة الزيتية التي يمكن الاستفادة منها كمصدر للطاقة في تشغيل المشروعات المزمع إقامتها داخل المنطقة.

اجتماعيًا: تتوافر العمالة في مدن صعيد مصر القريبة من موقع المشروع، فضلًا عن وجود مدن عمرانية جاهزة لاستيعاب وتوطين العاملين، مثل قنا الجديدة وسفاجا. كما يتميز الموقع بقربه من المنطقة السياحية في سفاجا، ولا سيما ما يرتبط بها من أنشطة السياحة العلاجية.

الفكرة التنموية للمشروع:

تتمثل الفكرة الأساسية للمشروع في إنشاء وتطوير منطقة اقتصادية ذات طابع عالمي، بحيث تصبح مركزًا ماليًا وصناعيًا يعتمد على الاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية والموارد البشرية الإقليمية التي يتميز بها موقع المشروع، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

مدن صناعية حديثة 65%

مدن سكنية، تجارية، ترفيهية، سياحية 35%

الأنشطة المقترحة بالمشروع

يتضمن مشروع المثلث الذهبي عددًا من الفرص الاستثمارية المتنوعة في عدة مجالات تنموية، من أبرزها:

- إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة تستوعب السكان والعاملين بالمشروع
- إقامة مناطق صناعية تعتمد على الموارد المتاحة وتدعم الصناعات التحويلية
- تطوير مناطق تعدينية لاستغلال الثروات المعدنية المتوافرة بالمنطقة
- تنفيذ مشروعات البنية الأساسية الداعمة للتنمية، بما يشمل شبكات النقل والطاقة والمرافق المختلفة
- تنمية مناطق سياحية تستفيد من المقومات الطبيعية والموقع المتميز على ساحل البحر الأحمر
- التوسع في الأنشطة الزراعية من خلال استصلاح الأراضي وتنمية الموارد الزراعية في المنطقة

التنقيب واستخراج المعادن والتصنيع

تتميز منطقة المثلث الذهبي بتوافر العديد من الموارد والثروات التعدينية ذات الأهمية الاقتصادية، من أبرزها: الذهب، والفوسفات، والحجر الجيري عالي الجودة، ورمال الزجاج الكولينية، والطفلة الزيتية، والقصدير، والمعادن الثقيلة. حيث تشكل هذه الموارد قاعدة مهمة لدعم الأنشطة التعدينية والصناعات المرتبطة بها، بما يسهم في تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية بالمنطقة.

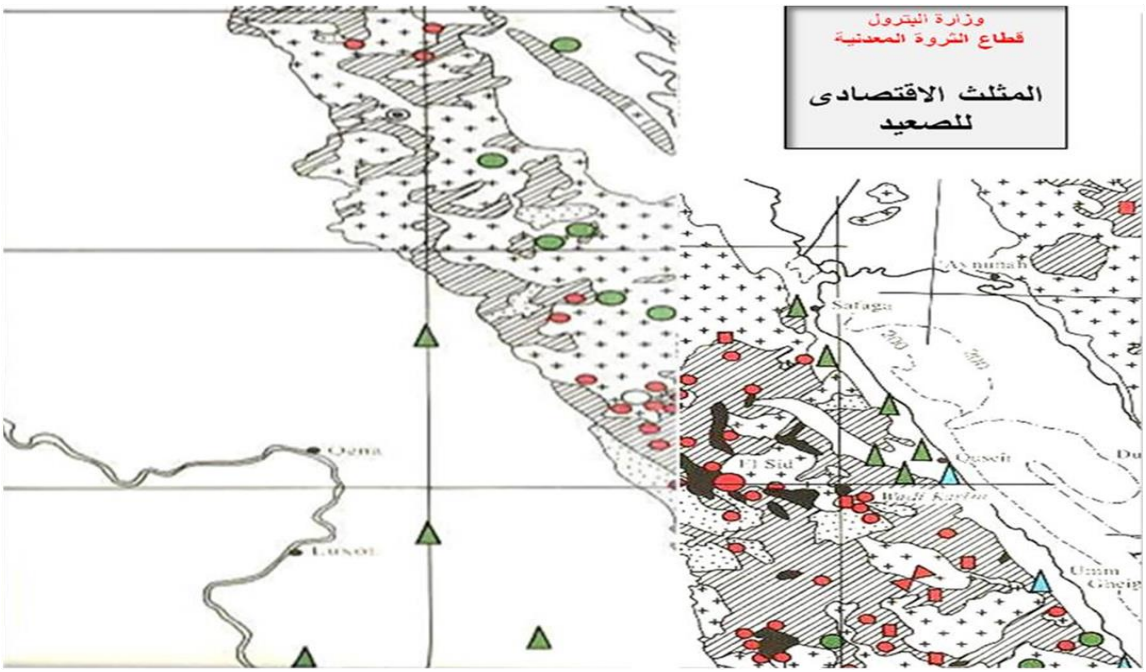

الاستغلال المقترح للخامات

خام الفوسفات	خام الحجر الجيري
يقدر إجمالي الاحتياطي القومي بنحو 2 مليار طن، في حين يبلغ الاحتياطي المتاح في منطقة المثلث الذهبي وروافده نحو 1.1 مليار طن، وتقدر القيمة الاقتصادية لخام الفوسفات في باطن الأرض بحوالي 200 مليار جنيه، ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذه الثروة المعدنية في دعم الصناعات التعدينية والكيماوية. **الأنشطة المقترحة:** إنشاء 8 مصانع لاستخراج ومعالجة خام الفوسفات. إقامة 4 مصانع لإنتاج حمض الفوسفوريك. إنشاء 4 مصانع لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية.	يقدر إجمالي الاحتياطي القومي بنحو 580 مليار طن، بينما يبلغ الاحتياطي المتاح في منطقة المثلث الذهبي وروافده حوالي 230 مليار طن. وتقدر القيمة الاقتصادية لهذا الخام في باطن الأرض بنحو 5000 مليار جنيه، الأمر الذي يعكس أهميته الكبيرة في دعم العديد من الصناعات الاستراتيجية. **الأنشطة المقترحة:** إنشاء 10 مصانع لاستخراج ومعالجة الحجر الجيري. إقامة 4 مصانع لإنتاج الأسمنت.
خام رمال الزجاج الكولينية	**خام الذهب**
يقدر إجمالي الاحتياطي القومي لخام رمال الزجاج 5 مليار طن، في حين يبلغ الاحتياطي المتاح بالمثلث وروافده 1,5 مليار طن، وتقدر قيمة الخام في باطن الأرض بحوالي 80 مليار جنيه. ما يعكس أهميته في دعم الصناعات المرتبطة بصناعة الزجاج والمنتجات القائمة عليه، وتعزيز فرص الاستثمار الصناعي في المنطقة. **الأنشطة المقترحة:** إنشاء 4 مصانع لاستخراج ومعالجة رمال الزجاج. إقامة 4 مصانع لإنتاج الزجاج والكريستال. إنشاء مصنعين لإنتاج رقائق السيليكون.	يقدر إجمالي الاحتياطي القومي لخام الذهب 5000 طن، بينما يبلغ الاحتياطي المتاح بالمثلث وروافده 2000 طن، وتقدر قيمة الخام في باطن الأرض 50 مليار جنيه **الأنشطة المقترحة:** إنشاء ثلاثة مصانع لاستخراج ومعالجة الذهب. إنشاء مصنع واحد لتكرير وتصفية الذهب.

المشروعات السياحية:

تتمتع منطقة المثلث الذهبي بعدد من المقومات الطبيعية والسياحية التي تعزز فرص نجاح التنمية بها، من أبرزها الإطلالة المميزة على البحر الأحمر بما يتمتع به من مياه صافية وشواطئ ذات رمال ذهبية، إلى جانب المناخ الدافئ والهواء النقي .كما توفر المنطقة فرصًا متنوعة للأنشطة السياحية والترفيهية مثل التزلج على الماء، والغوص، ورحلات السفاري، إضافة إلى ما تشتهر به مدينة سفاجا من مقومات السياحة العلاجية. وتُعد مدينة القصير من المدن السياحية والتاريخية المهمة، حيث تضم عددًا من المواقع الأثرية التي تعود إلى عصور تاريخية متعددة. وتحتوي منطقة القصير القديمة على آثار متنوعة تعكس تعاقب الحضارات المختلفة، من بينها الآثار الفرعونية والقبطية والرومانية والإسلامية، ما يمنح المدينة قيمة تاريخية وثقافية مميزة.

التنمية الزراعية:

تتميز منطقة المثلث الذهبي بقربها من وادي النيل، حيث تحيط بمدينة قنا مساحات من الأراضي الخصبة الصالحة لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية. في المقابل، تصلح المناطق القريبة من الخط الساحلي لزراعة النباتات الصحراوية التي تتحمل الظروف البيئية القاسية، ومن أبرزها نبات الجوجوبا. حيث يُعد نبات الجوجوبا من النباتات الصحراوية المعمرة، وتتميز بذوره باحتوائها على نسبة مرتفعة من الزيوت العطرية التي تمثل أكثر من نصف وزن البذرة، وهو ما يمنحه أهمية اقتصادية كبيرة في العديد من الصناعات، مثل مستحضرات التجميل والمنتجات الدوائية.

مشروعات البنية الأساسية:

تتمثل في عدد من المحاور الرئيسية التي تهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية والتنموية بالمنطقة، وتشمل:

أولًا: خطوط السكك الحديدية

يُعد خط سكك حديد (قنا – سفاجا) من أهم مشروعات النقل الداعمة للمشروع، حيث يبلغ طول الخط نحو 223 كيلومترًا. ومن المقرر البدء في أعمال تأهيله وتطويره لرفع كفاءته التشغيلية، بحيث تصل طاقة النقل إلى نحو 7000 طن يوميًا بمعدل 6 قطارات يوميًا. ويُستخدم هذا الخط في نقل الخامات من مناطق الإنتاج في وادي النيل إلى الموانئ ومناطق التصنيع، إضافة إلى نقل الفحم من الموانئ إلى مناطق استخدامه في المجمعات الصناعية.

ثانيًا: شبكة الطرق والمطارات

تُسهم شبكة الطرق والمطارات الحالية، إلى جانب التوسعات المستقبلية المخطط تنفيذها تدريجيًا، في دعم حركة النقل وتوزيع منتجات المجمعات الصناعية المزمع إنشاؤها بمنطقة المثلث الذهبي. كما تُراعي هذه الشبكة حجم المنتجات التي سيتم توزيعها داخل السوق المحلي، وكذلك المنتجات الموجهة للتصدير عبر الموانئ التعدينية.

ثالثًا: الموانئ البحرية

يمثل ميناء سفاجا أحد أهم الموانئ الداعمة للمشروع، حيث يستطيع في وضعه الحالي تلبية احتياجات المرحلة الأولى من المشروع. ووفقًا للمخطط العام للتوسعات، تم إنشاء أرصفة متعددة بطول نحو 5 كيلومترات على الساحل بطاقة

استيعابية إجمالية تصل إلى 40 مليون طن. ويضم الميناء أيضًا ميناء أبو طرطور التعديني، وهو جزء من ميناء سفاجا، حيث أُعدت دراسة لتطويره وجارٍ تنفيذها بهدف رفع طاقته الاستيعابية من 2.5 مليون طن من الصب الجاف (الفوسفات) إلى: 6.5 مليون طن صب جاف. 2 مليون طن صب سائل (حمض الفوسفوريك). مليون طن حمض كبريتيك. 3 ملايين طن بضائع عامة. كما يجري تطوير ميناء الحمراوين التعديني في إطار خطة التوسعات، حيث يتم العمل على زيادة عمق وطول الرصيف، إلى جانب تجهيز مناطق لتداول وتخزين الفحم غرب الطريق الدولي على مساحة إجمالية تبلغ 850 ألف متر مربع، مع إنشاء وصلة سكة حديد تربط بين سفاجا والحمراوين.

رابعًا: الطاقة الكهربائية والمياه

تعتمد المشروعات المزمع تنفيذها في منطقة المثلث الذهبي على مزيج من مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة. وتشمل مصادر الطاقة المتجددة طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بينما تشمل مصادر الطاقة غير المتجددة الطفلة الزيتية والفحم. أما بالنسبة للمياه، فمن المخطط الاعتماد بشكل رئيس على تحلية مياه البحر لتوفير الاحتياجات المائية للمشروعات المختلفة في معظم مناطق المثلث.

المشروعات التنموية

يتضمن مخطط تنمية منطقة المثلث الذهبي تنفيذ مجموعة من المشروعات التنموية والخدمية، تشمل إنشاء مراكز تجارية، وإقامة مدارس ومعاهد فنية، وتطوير أسواق تجارية، إلى جانب إنشاء مجمعات سكنية متكاملة تلبي احتياجات العاملين والسكان، مع توفير مستويات معيشية متنوعة تتناسب مع مختلف الفئات.

فرص العمل وحجم السكان المتوقع (مستهدف خلال 20 عام)

القطاع الاقتصادي	فرص العمل (ألف فرصة عمل)
قطاع السياحة (عدد 2 منطقة تنمية سياحية بالقصير/سفاجا)	**50 (25 بكل منطقة سياحية)**
الأنشطة التعدينية والاستخراجية	**25**
الأنشطة الصناعية للصناعات التعدينية والصناعات المتكاملة	**125**
الخدمات الإقليمية الرئيسية	**40**
مركز المال والأعمال والخدمات واللوجستي بسفاجا	**20**
الموانئ	**20**
التشييد والبناء	**20**
إجمالى فرص العمل فى القطاعات الأساسية	**300**
مضاعف العمالة المباشرة	**0,6 :1**
العمالة في القطاعات الغير مباشرة	**180**
إجمالي فرص العمل بمنطقة المثلث	**480**
نسبة العمالة المقيمة من العمالة الكلية بالمثلث	**%60-50**
حجم العمالة المتوقع استيطانها بمنطقة الدراسة	**288 -240**
إجمالي حجم السكان المتوقع استيطانه	**1,1 مليون نسمة**

المناطق المقترحة للسكان

تشمل خطط التنمية في منطقة المثلث الذهبي عددًا من التجمعات العمرانية التي تهدف إلى استيعاب السكان والعاملين بالمشروعات المختلفة، ومن أبرزها: **مدينة قنا الجديدة**. **امتداد مدينة سفاجا** في إطار خطة إعادة تخطيط وتطوير المدينة. **تطوير مدينة القصير** ضمن جهود إعادة تخطيطها العمراني. **إنشاء تجمعات عمرانية جديدة** يتم تحديدها وفقًا لنتائج الدراسات التفصيلية اللاحقة للمشروع.

المتحدث الثاني

السيد المهندس/ محمد عبادي

أشار سيادته إلى تاريخ إنشاء المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، موضحًا أنها أُنشئت بقرار رئاسي صادر في يوليو 2017 برقم (341) وفي العام نفسه، وفي أغسطس 2017، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1788 بإنشاء المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي. كما أشار إلى أن مصر تضم ثلاث مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة، وهي: المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، ومنطقة جرجوب بغرب مطروح بالقرب من السلوم، والتي تُعد من الهيئات الحديثة النشأة.

تناول العرض عددًا من المحاور الرئيسية، في مقدمتها الفكرة الأساسية لإنشاء المنطقة، حيث أوضح أن الهدف الأولي من إنشاء المنطقة كان الاستفادة من الثروات التعدينية المتوفرة بها. إلا أن الرؤية الحالية لتطويرها شهدت توسعًا ملحوظًا، إذ لم يعد التركيز مقتصرًا على النشاط التعديني فحسب، بل أصبح يشمل تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة في مختلف القطاعات، مشيرًا إلى أن المشروع يُعد أحد المشروعات الرئيسية ضمن رؤية مصر 2030.

كما استعرض الموقع الجغرافي ومساحة المنطقة، موضحًا أنها تمتد على مساحة تزيد على 9000 كيلومتر مربع، من ساحل البحر الأحمر حتى نهر النيل، مرورًا بمناطق سفاجا والقصير وقفط وقنا. وتهدف المنطقة إلى جذب الاستثمارات المحلية والدولية من خلال الاستفادة من المقومات الطبيعية والبنية الأساسية المتوافرة بها.

كما تم التطرق إلى المقومات الرئيسية للتنمية في المنطقة، والتي تشمل عددًا من عناصر الجذب الاستثماري المهمة، من بينها المطارات، حيث تقع المنطقة في نطاق ثلاثة مطارات رئيسية هي: مطار الأقصر، ومطار الغردقة، ومطار مرسى علم. كما تضم المنطقة ثلاثة موانئ رئيسية هي: ميناء سفاجا، وميناء أبو طرطور، وميناء الحمراوين. وأوضح أن ميناء سفاجا يشهد حاليًا أعمال تطوير بالتعاون مع شركة موانئ أبو ظبي، ومن المتوقع بدء التشغيل الكامل للتطوير خلال شهري مايو أو يونيو المقبلين.

وأشار كذلك إلى ما تتمتع به المنطقة من ثروات معدنية متنوعة، من أبرزها الذهب والجرانيت والفوسفات، إلى جانب عدد من الخامات التعدينية الأخرى التي تمثل قاعدة مهمة لدعم الأنشطة الصناعية والتعدينية وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية في المنطقة.

أهداف التنمية في المنطقة

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تحقيق تنمية اقتصادية ولوجستية وصناعية متكاملة في منطقة المثلث الذهبي. وفي هذا السياق، صدر توجيه في عام 2021، خلال فترة أول رئيس لمجلس إدارة الهيئة، بالبدء في إنشاء أول منطقة صناعية وأول منطقة زراعية داخل نطاق المشروع، مع الاعتماد على الموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة، سواء كانت موارد زراعية أو صناعية أو سياحية. وفيما يتعلق بالثروات التعدينية في منطقة المثلث الذهبي فهي تتبع هيئة الثروة المعدنية، بينما تتبع المحاجر شركات التعدين، وليس الهيئة الاقتصادية للمثلث الذهبي، وقد تم عرض هذه المسألة على الجهات المختصة ويجري حاليًا دراستها من خلال اللجان الاستشارية تمهيدًا للتوصل إلى آلية تسهم في تعظيم القيمة المضافة للصناعات المرتبطة بالثروات التعدينية.

يستهدف المشروع أيضًا في إطار دعمه لجهود التنمية بالمنطقة، استقطاب مستثمر رئيسي يقود عملية التطوير ويشكل نقطة انطلاق قوية للمشروع، وقد بدأت بالفعل جهود التعاون مع أحد المستثمرين الأجانب في هذا الشأن، إلى جانب العمل على إقامة مجموعة متنوعة من الأنشطة الصناعية التي تشمل الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بما يسهم في تحقيق تنمية متكاملة ومتدرجة في مختلف مناطق المثلث الذهبي.

تحقيق التوازن التنموي

تهدف الخطة التنموية لمنطقة المثلث الذهبي إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، بما يشمل الموارد الزراعية والصناعية والسياحية. ويتم ذلك من خلال استغلال هذه الموارد بصورة مستدامة، إلى جانب العمل على تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية وتعزيز فرص التنمية الشاملة في المنطقة.

التقسيم الجغرافي للمنطقة

تقع منطقة المثلث الذهبي بين سفاجا والقصير وقفط وقنا، وهي المحاور الجغرافية الرئيسة التي يقوم عليها المشروع. وتبلغ المسافات التقريبية بين هذه المناطق نحو 80 كيلومترًا بين سفاجا والقصير، و180 كيلومترًا بين سفاجا وقنا، و60 كيلومترًا بين القصير وقفط، و160 كيلومترًا بين قفط والقصير. وتزيد المساحة الإجمالية للمنطقة على 9000 كيلو متر^2.

المناطق الصناعية: تم تقسيم المنطقة الاقتصادية إلى سبع مناطق صناعية بإجمالي مساحة تبلغ نحو 468 كيلومترًا مربعًا. وقد بدأ العمل في المنطقة الصناعية (9-1) بسفاجا التي تبلغ مساحتها حوالي 63 كيلومترًا مربعًا. وأظهرت دراسة أُجريت بالتعاون مع جامعة جنوب الوادي أن المساحة القابلة للتطوير الفعلي تصل إلى نحو 17 كيلومترًا مربعًا. ويجري حاليًا التعاون مع شركة السويدي إلكتريك للعمل كمطور صناعي للمنطقة، إلى جانب إنشاء شركة لتنمية المرافق بالشراكة بين الهيئة الاقتصادية وشركة السويدي وشركة طاقة عربية لتوفير خدمات الغاز الطبيعي والكهرباء والمياه.

المناطق الزراعية: تضم المنطقة أربع مناطق زراعية بإجمالي مساحة تقارب 733 كيلومترًا مربعًا، أي ما يعادل نحو 174 ألف فدان. كما توجد اتفاقية جاهزة لاستصلاح 30 ألف فدان في محافظة قنا ضمن خطط التنمية الزراعية بالمشروع.

المناطق السياحية: تشمل المنطقة عددًا من المواقع السياحية المهمة، ويتركز الاهتمام حاليًا على الساحل المطل على البحر الأحمر. ومن بين المناطق المطروحة للاستثمار السياحي مناطق في سوما باي، إضافة إلى مواقع على الطريق بين القصير وسفاجا، ويجري التنسيق مع الجهات المعنية لاستغلال هذه المواقع وفق القوانين المنظمة للاستثمار السياحي.

الطاقة المتجددة: أجريت دراسات لتقييم إمكانات إنتاج الطاقة المتجددة في المنطقة من خلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتشير النتائج إلى أن الطاقة الشمسية تعد الخيار الأكثر ملاءمة في الوقت الحالي. وقد أوضحت الدراسات أن مساحة قدرها 60 كيلومترًا مربعًا يمكن أن تنتج نحو 3 جيجاوات من الطاقة الشمسية، كما أبدت شركة نرويجية اهتمامًا بالاستثمار في هذا المجال.

المناطق اللوجستية: أنشأت الهيئة حتى الآن أكثر من 24 شركة، وكان أولها في مجال الخدمات اللوجستية وهي شركة "كان مار ديبوت سفاجا". وتتمتع المنطقة بأهمية استراتيجية في ظل المتغيرات الجيوسياسية الراهنة، خاصة مع قرب المسافة بين سفاجا والسعودية، حيث تستغرق الرحلة نحو 4 ساعات بالعبّارات السريعة وحوالي 8 ساعات عبر النقل البحري التقليدي، ما يعزز فرصها كمركز لوجستي وتجاري مهم في المنطقة.

الحو افز الاستثمارية: يحصل المستثمرون في المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي على مجموعة من الحوافز والتسهيلات الاستثمارية، من أبرزها الإعفاءات الجمركية الكاملة على الواردات داخل المنطقة، وفرض ضريبة جمركية صفرية على المدخلات المستوردة. وفي حالة التصدير إلى السوق المحلي يتم تطبيق ضريبة بنسبة 14%، إلى جانب منح المستثمرين خصمًا ضريبيًا بنسبة 50% لمدة سبع سنوات وبحد أقصى 80% من رأس المال المدفوع. كما يستفيد المستثمرون من الاتفاقيات التجارية الدولية التي أبرمتها مصر مع عدد من التكتلات الاقتصادية، من بينها دول أفريقيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية.

نظام الشباك الواحد: تعمل الهيئة على تطبيق نظام الشباك الواحد (One Stop Shop) بهدف تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين وتسريع عملية تأسيس المشروعات. وفي هذا الإطار تم اتخاذ عدة خطوات، من بينها إنشاء السجل التجاري داخل الهيئة، وعقد اتفاق مع مركز كبار الممولين للضرائب، إلى جانب التنسيق مع هيئة التنمية الصناعية بما يتيح إنهاء مختلف الإجراءات من داخل الهيئة نفسها.

مشروعات الفوسفات: يُعد خام الفوسفات من أهم الموارد الجاذبة للاستثمار في منطقة المثلث الذهبي. ووفقًا لأحدث تقديرات هيئة الثروة المعدنية، يقدر احتياطي الفوسفات بنحو مليار طن .وقد أبدى عدد من المستثمرين الصينيين اهتمامهم بإقامة مشروعات في هذا المجال تشمل إنتاج الأسمدة الفوسفاتية، وحمض الفوسفوريك، والصناعات

الكيماوية .كما تم توقيع اتفاق مع شركة صينية تُعرف باسم "شينجفاس "باستثمارات إجمالية تصل إلى نحو 2 مليار دولار يتم تنفيذها على ثلاث مراحل.

فلسفة التمويل بالمشروع: تعتمد استراتيجية تنمية المنطقة على الشراكة مع القطاع الخاص، حيث تتبنى الدولة نموذج التمويل الذاتي للمشروع من خلال استغلال الأراضي، وإبرام شراكات استثمارية مع القطاع الخاص، إضافة إلى تنفيذ مشروعات الطاقة النظيفة. وفي هذا السياق يسعى المستثمرون إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية في تشغيل المشروعات الصناعية بهدف إنتاج صناعات منخفضة الانبعاثات، بما يتوافق مع المعايير البيئية الأوروبية، كما طُرحت مقترحات لإنشاء محطات للطاقة الشمسية على الجبال المحيطة بالمنطقة لتوفير احتياجات المشروعات الصناعية من الطاقة.

المشروعات الزراعية: يجري حاليًا الإعداد لاتفاق مع شركة فرنسية لاستصلاح نحو 30 ألف فدان في محافظة قنا، على أن يتم إنشاء مجتمعات زراعية متكاملة، بحيث يضم كل ألف فدان قرية خدمية توفر الخدمات الأساسية للسكان والعاملين، وتشمل المدارس، والخدمات الصحية، وخدمات الإسعاف، والمرافق الأساسية.

تنمية الموارد البشرية: تتضمن خطط التنمية في المنطقة إنشاء أكاديمية تقنية بالتعاون مع شركة السويدي بهدف تأهيل وتدريب العمالة المحلية للعمل في المشروعات الصناعية المختلفة، إلى جانب التخطيط لتنفيذ مشروعات إسكان مخصصة للعاملين في المنطقة بما يدعم استقرار القوى العاملة ويعزز كفاءة التشغيل.

البنية التحتية: يجري التنسيق حاليًا مع عدد من الجهات الحكومية المعنية لتوفير متطلبات البنية الأساسية اللازمة للمشروع، حيث يتم التعاون مع وزارة الكهرباء لتوفير الطاقة، ووزارة البترول لمد شبكات الغاز الطبيعي، ووزارة الموارد المائية والري لتنظيم استخدام المياه الجوفية. كما تم تخصيص مواقع لإنشاء محطات لتحلية مياه البحر لتلبية احتياجات المنطقة من الموارد المائية.

التوسع الزراعي: تسعى الخطة الاستراتيجية إلى تعزيز التوسع الزراعي غرب وادي النيل، بحيث يزيد الامتداد الزراعي تدريجيًا من نحو 20 كيلومترًا في الوقت الحالي إلى حوالي 40 كيلومترًا مستقبلًا، بما يسهم في دعم الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية في المنطقة.

التعاون مع المحافظات: تعمل الهيئة الاقتصادية للمثلث الذهبي في إطار تنسيق مستمر مع محافظة قنا ومحافظة البحر الأحمر لتنفيذ مشروعات تنموية تخدم المواطنين، إضافة إلى تنظيم فعاليات وأنشطة تهدف إلى الترويج للاستثمار في المنطقة وجذب المزيد من الاستثمارات.

وفي ختام العرض، تم التأكيد على أنه يجري العمل حاليًا على استكمال اللوائح التنظيمية والإجراءات الداخلية للهيئة بالتوازي مع المضي قدمًا في تنفيذ المشروعات المخطط لها.

المداخلات:

تناولت المداخلات العديد من التعليقات والأسئلة وذلك على النحو التالي:

- أتاحت الحلقة إطلالة ثرية أضافت العديد من المعلومات والرؤى المهمة حول مشروع المثلث الذهبي. كما تم التأكيد على أهمية أن يتركز الاهتمام في تنمية المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي على الأنشطة اللوجستية والصناعية، حيث يُعد هذا التوجه الأكثر قدرة على تحقيق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة. ورغم ما تتمتع به المنطقة من مقومات متنوعة تشمل إمكانات زراعية وسياحية وأثرية، فإن توجيه الجهود نحو تطوير القطاعات الصناعية واللوجستية قد يسهم بدرجة أكبر في دعم مسار التنمية الاقتصادية وتعزيز تنافسية المنطقة.
- أُطلق على هذه المنطقة اسم "المثلث الذهبي"، وقد يتبادر إلى الذهن أن هذه التسمية ترتبط بوجود الذهب في المنطقة، خاصة في ضوء وجود منجم السكري، إلا أن التسمية تعكس في الواقع مفهومًا أوسع يتمثل في اعتبار المنطقة مخزونًا تنمويًا متكاملًا يضم ثروات متنوعة في مجالات التعدين والسياحة والزراعة والطاقة. وتُعد كل من خامتي الفوسفات والطفلة من أبرز الموارد الطبيعية المتوفرة بالمنطقة، بينما يوجد الذهب بالفعل لكنه قد لا يتوافر بالكثافة نفسها الموجودة في مناطق أخرى. ومن هذا المنطلق جاءت تسمية "المثلث الذهبي" باعتباره مشروعًا تنمويًا متكاملًا قادرًا على تحقيق عوائد اقتصادية متعددة. كما أن الشكل الجغرافي للمنطقة، الذي يمتد بنحو 80 كيلومترًا على ساحل البحر الأحمر ثم يتوغل إلى الداخل، شهد بعض التغيرات مع تطور المخططات التنموية وزيادة المساحة المقترحة للتنمية، فبينما كان المخطط الأولي يشير إلى مساحة تقارب 840 ألف فدان، تشير بعض التقديرات الحديثة إلى مساحات أكبر قد تصل إلى نحو مليوني فدان، الأمر الذي يجعل الشكل الجغرافي يتجاوز فكرة المثلث بالمعنى الهندسي التقليدي.
- تناول العرض عددًا من التحديات المهمة المرتبطة بتنمية منطقة المثلث الذهبي، وقد تمت الإجابة عن كثير منها، لا سيما ما يتعلق بآفاق التعاون الدولي مع بعض الدول مثل الصين وفرنسا، إضافة إلى قضية توطين العمالة وجذبها، والتي تُعد من القضايا المحورية في تنمية المناطق النائية. وفي هذا الإطار تمثل مبادرات التدريب وبناء القدرات، ومنها التعاون مع المؤسسات التعليمية والتقنية المتخصصة، خطوة مهمة في إعداد وتأهيل العمالة المحلية للعمل في المشروعات المستقبلية بالمنطقة.
- أهمية تأسيس شركات تابعة للهيئة، باعتباره توجهًا يسهم في دعم استدامة التمويل وتعزيز قدرة الهيئة الاقتصادية للمثلث الذهبي على تنفيذ مشروعاتها التنموية. فوجود شركات متخصصة في التطوير الصناعي وإدارة المرافق والبنية الأساسية يمكن أن يخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة، إلى جانب إتاحة الفرصة للهيئة للدخول كشريك في بعض المشروعات الاستثمارية، بما يعزز من كفاءة إدارة الموارد وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.
- تناول النقاش قطاع التعدين، وبخاصة خام الفوسفات، حيث تمت الإشارة إلى أن مصر تمتلك تاريخًا طويلًا في إنتاجه وتصديره، فضلًا عن خبرة صناعية متراكمة في صناعة الأسمدة الفوسفاتية. وقد لعبت شركات مصرية كبرى دورًا مهمًا في هذا المجال، من بينها شركة أبو قير للأسمدة وشركة الشركة المالية والصناعية المصرية، والتي

تمتلك خبرات ممتدة في هذا القطاع. كما أُشير إلى وجود دراسات جارية لإنشاء مصنع جديد للاستفادة من هذه الموارد، على أن يتم اتخاذ قرار الاستثمار عقب الانتهاء من الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة.

- التأكيد على أهمية الانتقال من أسلوب إدارة الأزمات القائم على ردود الفعل إلى بناء قدر أكبر من الصلابة الاقتصادية والقدرة على مواجهة الأزمات المتلاحقة، خاصة في ضوء ما شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من أزمات متتابعة منذ عام 2019، بدءًا من جائحة كورونا، مرورًا بالحرب الروسية الأوكرانية، وصولًا إلى التوترات والأزمات الإقليمية الحالية.
- من الضروري وجود وحدات متخصصة داخل بعض الهيئات الاقتصادية تُعنى بدراسة الموارد الطبيعية وتقييمها بدقة، والتفاوض مع المستثمرين الأجانب على أسس علمية واضحة. يأتي ذلك في وقت تمتلك فيه مصر مقومات قوية تشمل ثروات تعدين واعدة ومصادر متنوعة للطاقة، حيث تشير بعض الدراسات إلى قدرتها على تغطية نسبة مهمة من الاحتياجات المستقبلية، إلى جانب الموقع الجغرافي المتميز والموانئ والبنية التحتية المتطورة. ومن ثم وجب التأكيد على ضرورة التعامل مع هذه الإمكانات من خلال مشروعات قومية كبرى على غرار المشروعات الاستراتيجية التاريخية مثل مشروع السد العالي، مع تعزيز التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتجاوز التحديات التنفيذية. كما تم إبراز أهمية مشروعات مثل تطوير ميناء سفاجا الكبير وخطط التنمية في مناطق القصير وسفاجا لما تحمله من فرص واعدة في مجالات السياحة والتعدين والتنمية الاقتصادية. وتشير بعض الدراسات إلى أن مصر تمتلك إمكانات كبيرة من الثروات التعدينية والموارد الطبيعية، وهو ما يتطلب العمل على تعظيم القيمة المضافة لهذه الموارد بدلًا من تصديرها في صورتها الخام، كما يحدث في بعض الخامات مثل الفوسفات والمنجنيز والرمال.
- يُعد مشروع المثلث الذهبي أحد المشروعات التنموية الكبرى التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 باعتباره مشروعًا استراتيجيًا مهمًا. وفي هذا الإطار تبرز مجموعة من التساؤلات التي تستحق التوضيح. يتعلق التساؤل الأول بمدى التقدم في تحقيق المستهدفات المحددة للمشروع، إذ يركز التخطيط عادة على الأهداف النهائية المراد تحقيقها، حتى وإن كانت التفاصيل التنفيذية ذات أهمية كبيرة. فعند صدور القرار الجمهوري في يوليو 2017 بإنشاء الهيئة العامة الاقتصادية للمثلث الذهبي، كان ذلك بمثابة تفعيل لما ورد في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مع وجود مستهدفات يفترض تحقيقها بحلول عام 2030. ومع الوصول لعام 2026، ورغم ما شهدته السنوات الماضية من تحديات وظروف استثنائية، يصبح من المهم مراجعة ما تحقق من تلك المستهدفات وتقييم التقدم المحرز.
- فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الحاكم للمشروع، وهو أحد التحديات الأساسية التي أشار إليها العرض، حيث شهدت تبعية المشروع تغيرات بين أكثر من جهة حكومية، كما أن بعض الموارد والاختصاصات ما زالت تتبع جهات أخرى مثل هيئة الثروة المعدنية وليس الهيئة الاقتصادية للمثلث الذهبي نفسها. وهذه الإشكالية المؤسسية ليست جديدة، إذ شهدت تجارب مماثلة مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تحديات مشابهة، ولم تتحقق الطفرة الحقيقية فيها إلا بعد نقل تبعية الموانئ من وزارة النقل إلى هيئة قناة السويس. ومن ثم يظل الإطار المؤسسي

المنظم للمشروع عاملًا حاسمًا في نجاحه، ورغم أن وجود رئيس للهيئة بدرجة وزير يمثل خطوة إيجابية، فإن التحدي الأساسي يكمن في كيفية تجاوز التعقيدات المؤسسية القائمة وتعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة.

- يطرح العرض تساؤل يتعلق بالإجراءات التي يمكن اتخاذها على المدى القريب بما يسهم في تحقيق جزء من المستهدفات الطموحة للمشروع بحلول عام 2030؟. لذلك سيكون من المفيد إعادة استعراض تلك المستهدفات أو تحديثها في ضوء التطورات الاقتصادية والمؤسسية الراهنة، مع تحديد الأولويات التنفيذية القابلة للتحقق خلال المرحلة المقبلة.
- **أبرز الملاحظات حول البعد الزراعي في مشروع المثلث الذهبي**
  - ضرورة توضيح حجم ودور النشاط الزراعي داخل المشروع، إذ لم يتضح بشكل كافٍ في العرض مدى إسهام القطاع الزراعي في الهيكل العام للمشروع، رغم الإشارة إليه ضمن القطاعات المقترحة للتنمية.
  - تبرز قضية مصادر المياه اللازمة للزراعة باعتبارها عنصرًا حاسمًا في أي مشروع زراعي، حيث تعتمد الزراعة عادة على أربعة مصادر رئيسية للمياه، هي: المياه الجوفية، ومياه نهر النيل، ومياه التحلية، والمياه المعالجة. ومن ثم تبرز أهمية تحديد المصدر الأكثر أمانًا وجدوى اقتصادية لتوفير الاحتياجات المائية للمشروعات الزراعية المقترحة.
  - طبيعة التربة في المنطقة، إذ تشير المعلومات المتاحة إلى أن التربة غالبًا ما تكون سطحية أو صخرية وجبلية، ولم تشهد تاريخيًا نشاطًا زراعيًا واسع النطاق، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات علمية دقيقة قبل التوسع في الأنشطة الزراعية.
  - نوعية الزراعة المقترحة في المنطقة، حيث طُرحت سابقًا أفكار تتعلق بزراعة محاصيل مخصصة لإنتاج الزيوت الصناعية مثل الوقود الحيوي للطائرات، وهي محاصيل قد لا تتطلب جودة مياه مرتفعة مقارنة بالمحاصيل الغذائية.
  - التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية، وهو توجه يثير تساؤلًا حول مدى أولوية هذا النشاط في ظل ما تعانيه مصر من عجز في الميزان التجاري الغذائي واعتمادها على استيراد كميات كبيرة من الغذاء. كما أن هذه الزراعات تتطلب اشتراطات جودة دقيقة تشمل توافر مياه عالية الجودة، وتربة غير ملوثة، مع ضرورة فرض رقابة صارمة على استخدام المبيدات.
  - مشكلة التلوث بالمبيدات، أظهرت بعض التجارب السابقة أن بعض النباتات الطبية والعطرية في مصر تعرضت لمستويات مرتفعة من التلوث بالمبيدات، نتيجة ضعف النبات أو عدم ملاءمة التربة، وهو ما يستدعي الحذر عند التوسع في هذه الأنشطة دون توفير الشروط البيئية المناسبة.
  - أولوية الأمن الغذائي، وفي ضوء الأزمات العالمية المتلاحقة، تبرز أهمية أن تركز السياسات الزراعية على تعزيز الأمن الغذائي وتقليل فاتورة استيراد الغذاء قبل التوسع في الزراعات التصديرية
  - الجدوى الاقتصادية لتوفير المياه: يظل السؤال المهم المطروح هو، هل نقل أو توفير المياه لمشروعات زراعية تبعد نحو 180 كم عن النيل يعد خيارًا اقتصاديًا مقارنة بمناطق أقرب لمصادر المياه؟

- يرتبط البعد الزراعي بقضية توفير فرص العمل، في ظل حاجة مصر إلى ما يقرب من مليون فرصة عمل سنويًا، الأمر الذي يتطلب أن تسهم المشروعات الزراعية والتنموية في تحقيق هدفين رئيسيين هما تعزيز الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل.
- إن تزايد الأزمات العالمية يدفع ليس فقط إلى التفكير في تأمين الغذاء، بل أيضًا في تأمين مصادر الطاقة وسلاسل الإمداد للموارد الأساسية، وربما من واقع الخبرة، فإن زراعة بعض المحاصيل مثل نبات الجوجوبا والنباتات الطبية والعطرية قد تكون مناسبة للظروف المُناخية في مثل هذه المناطق، ومع ذلك، فإن الأمر يعتمد في الأساس على توافر مصادر المياه، وغالبًا ما يتم الاعتماد في هذه الحالات على المياه الجوفية من خلال الآبار، وفق مقننات وضوابط تحددها وزارة الموارد المائية والري.

- تدفع الأزمات المتتالية التي يشهدها العالم إلى التأكيد على قضية محورية ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر في الاقتصاد المصري، وهي تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وتحمل الصدمات .فغالبًا ما يتم التعامل مع الأزمات بأسلوب رد الفعل، حيث يبدأ تحليل آثار الأزمة ومحاولة الحد من تداعياتها بعد وقوعها، وهو نهج لا يقتصر على مصر بل يظهر في العديد من دول العالم. إلا أن الأهمية الحقيقية تكمن في الانتقال إلى نهج استباقي يقوم على بناء قدر أكبر من المرونة الاقتصادية بما يسمح بالتعامل مع الأزمات قبل وقوعها، خاصة في ظل تزايد وتيرة الأزمات العالمية وحدتها خلال السنوات الأخيرة. ومن هنا تبرز فكرة التنويع باعتبارها أحد المفاتيح الأساسية لتعزيز صلابة الاقتصاد، سواء من خلال تنويع مصادر الدخل المحلية أو تنويع مصادر النقد الأجنبي، إذ يمثل الاعتماد على عدد محدود من مصادر الدخل، ولا سيما فيما يتعلق بالعملات الأجنبية، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الاقتصادات. كما يمتد مفهوم التنويع ليشمل تنويع مصادر الاستيراد والموارد الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في توفير السلع الغذائية والمواد الخام. وقد أظهرت الأزمة الروسية الأوكرانية بوضوح مخاطر الاعتماد على عدد محدود من الموردين، حيث يؤدي تعطل هذه المصادر إلى تأثيرات مباشرة على الاقتصاد. ومن ثم فإن تبني استراتيجية شاملة لتنويع مصادر الدخل والموارد يمثل توجهًا ضروريًا ينبغي أن تتبناه مختلف مؤسسات الدولة، ليس فقط لمواجهة الأزمات بعد وقوعها، وإنما أيضًا للحد من آثارها المحتملة وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف والاستقرار في مواجهة المتغيرات العالمية.
- أكد العرض على تنوع المعادن والثروات التعدينية المتوافرة في منطقة المثلث الذهبي، وهو ما يمكن أن يوفر قاعدة من المواد الخام اللازمة لقيام عدد كبير من الصناعات. ومع ذلك، يبدو أن التركيز في المرحلة الحالية ينصب بدرجة أكبر على خام الفوسفات، في حين أن استغلال بقية الموارد المعدنية قد يتم تأجيله إلى مراحل لاحقة. وقد يثير هذا التوجه بعض التساؤلات بشأن مدى التوسع في استغلال باقي الثروات التعدينية في المدى القريب، خاصة أن نقطة البداية تبدو محدودة نسبيًا من حيث المساحة ونوع المعدن المستهدف. كما قد يثار تساؤل يتعلق بفوسفات أبو طرطور، وما إذا كان المقصود هو الاستفادة المباشرة من خام أبو طرطور نفسه أم أن الحديث يدور حول موقع أو مشروع مختلف، لا سيما أن هذا المشروع ارتبط لدى البعض بسمعة معينة خلال فترات سابقة.

- ما مدى التقدم المحقق في تنفيذ مشروع المثلث الذهبي حتى الآن؟، وما إذا كان من الممكن تحديد نسبة تقريبية لما تم إنجازه من المشروع، سواء كانت 5% أو 10% أو 20% مثلًا، بما يساعد على تقييم المرحلة التي وصل إليها المشروع مقارنة بالمستهدفات المخطط لها.

التعقيب

- تعمل الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي في إطار تنسيق كامل ومستمر مع وزارة النقل، من خلال الاجتماعات الدورية مع الفريق المعني، بما يسهم في تحقيق تكامل الرؤى والاستفادة من الخبرات المتبادلة في مجالات الصناعة والنقل. وفي هذا السياق، تتضمن المرحلة الثالثة من مشروع القطار السريع إنشاء خط يربط بين سفاجا والغردقة وقنا، على أن يمتد لاحقًا إلى الساحل الشمالي، بما يعكس تكامل محاور التنمية المختلفة. كما يجري العمل حاليًا على تحديث ورفع كفاءة عدد من الطرق في المنطقة، من بينها طريق سفاجا – القصير الذي أصبح طريقًا مزدوجًا بمعايير جيدة، إلى جانب تنفيذ مشروعات تطوير لطرق أخرى في المنطقة يجري تنفيذها على مراحل متتابعة.
- فيما يتعلق بمقترح إنشاء وحدة للمتابعة الاقتصادية، حيث تمت مناقشة هذا الموضوع خلال الفترة الماضية مع دراسة إمكانية الاستعانة بخبرات الهيئة العامة للاستثمار، إلى جانب العمل على بلورة تصور متكامل بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بهدف التوصل إلى آلية تنفيذية واضحة تدعم تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.
- أُشير إلى أن مجلس إدارة الهيئة يتمتع بصلاحيات واسعة تتيح له اتخاذ قرارات استراتيجية تسهم في تطوير العمل وتحسين الأداء، مع استمرار التنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية، مثل وزارة المالية وغيرها. بالفعل شهدت الفترة الأخيرة تحسنًا ملحوظًا في مستوى التعاون المؤسسي وتطورًا في طبيعة العلاقات بين الجهات المختلفة، وهو ما انعكس في توقيع اتفاقيات جديدة وبدء تنفيذ عدد من المشروعات على أرض الواقع، بما يمثل تحولًا إيجابيًا في الرؤية والتكامل المؤسسي، ومن المتوقع أن ينعكس ذلك على تحسين الأداء خلال الفترة المقبلة.
- تم الانتهاء من إعداد دراسات ومخططات تنموية شاملة للمثلث الذهبي تضمنت مخططًا عامًا ومراحل تنفيذية متعددة، وقد جرى العمل مؤخرًا على تحديث هذه الدراسات وإعداد خطة متوسطة المدى يتم تطويرها حاليًا بما يتوافق مع متطلبات الدولة، مع التركيز على إنشاء أول شركة مرافق بالمنطقة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في دعم وتطوير المشروعات الصناعية والخدمية، خاصة في منطقة سفاجا، وذلك في إطار منهج علمي متكامل لإدارة عملية التنمية.
- فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، هناك بعض النقاط تتمثل في الآتي:
  - تم تحديد أربع مناطق زراعية داخل نطاق الهيئة بمساحات إجمالية كبيرة، استنادًا إلى دراسات علمية أعدتها جامعات وطنية متخصصة، من بينها جامعة جنوب الوادي التي ساهمت في إعداد دراسات تخص المنطقة الصناعية الأولى بسفاجا والمنطقة الزراعية الأولى بقنا. وقد جرى تصنيف الأراضي وفق درجات صلاحية مختلفة (أ، ب، ج) بما يساعد على تحديد المواقع الأنسب للأنشطة الزراعية والصناعات الزراعية المرتبطة بها،

مع إتاحة هذه البيانات أمام المستثمرين، على أن يظل القرار النهائي مرهونًا بدراسات الجدوى التي يقومون بإعدادها.

- تعتمد المنطقة الاقتصادية في توفير احتياجاتها من المياه على المياه الجوفية أو تحلية مياه البحر، دون الاعتماد على مياه نهر النيل، نظرًا لعدم توافر مصادر أخرى. ويتم ذلك في إطار تطبيق القوانين المنظمة لعمليات تقنين وتسوية أوضاع وضع اليد، خاصة في بعض مناطق محافظة قنا التي تضم مساحات زراعية قائمة تعتمد على المياه الجوفية، حيث تتوافر آبار ذات أعماق مناسبة وجودة مياه تسمح بالزراعة.
- تخضع المياه الجوفية لنظام رقابي دقيق، إذ يتم تركيب عدادات لقياس كميات المياه المستخرجة ومتابعتها من الجهات المختصة، كما تقوم وزارة الموارد المائية والري بتحديد المقننات المائية المسموح بها، إلى جانب تحديد المسافات البينية بين الآبار للحفاظ على استدامة الموارد المائية وضمان حقوق الأجيال القادمة. وبذلك يتم تنظيم عملية استخدام المياه بصورة دقيقة، ولا يُترك الأمر لاجتهاد المستثمرين في تحديد أنماط الزراعة أو كميات المياه المستخدمة. كما يضم مجلس إدارة الهيئة ممثلين عن عدد من الوزارات والجهات المعنية، من بينها وزارتا الزراعة والصناعة والجهات المختصة بالتخطيط العمراني، بما يضمن وجود منظومة رقابية متكاملة وموافقات متعددة قبل تنفيذ أي مشروع.
- تقوم وزارة الزراعة بتحديد أنواع المحاصيل المسموح بزراعتها، حيث تُحظر الزراعات كثيفة الاستهلاك للمياه وفق القوانين المنظمة، ولا يُسمح بتنفيذ أي نشاط زراعي إلا بعد الحصول على التصاريح اللازمة. كما يجري التنسيق مع عدد من المستثمرين الراغبين في إقامة مشروعات زراعية متخصصة، من بينها مشروعات الزراعة العضوية الموجهة لأسواق التصدير، مع الالتزام بمعايير بيئية محددة تضمن خلو المناطق من التلوث. وتلتزم الهيئة بسياسة منح الأراضي بحق الانتفاع وفقًا لدراسات الجدوى المقدمة، دون التدخل في نوعية المحاصيل طالما التزم المشروع بالضوابط البيئية والاقتصادية المعتمدة.
- تهدف المناطق الاقتصادية إلى تحقيق التنمية من خلال جذب الاستثمارات، وتوفير فرص العمل، وزيادة العوائد الضريبية للدولة، إضافة إلى تطوير البنية التحتية ودعم التوسع العمراني المنظم وتعزيز الصادرات. وقد تم مؤخرًا إدراج شرط تحقيق قيمة مضافة داخل نطاق المنطقة، خاصة في مشروعات الثروة المعدنية، بما يضمن تنفيذ مراحل التصنيع داخل المنطقة نفسها بدلًا من الاكتفاء بتصدير المواد الخام، وهو توجه يعزز مفهوم التنمية المتكاملة. أما فيما يتعلق بمستوى التقدم في تنفيذ مشروع المثلث الذهبي، فيُقدَّر أنه ما يزال في مراحله الأولى، حيث تتراوح نسبة التقدم الحالية تقريبًا بين 5% و10%.
- فيما يخص مسألة الأزمات والقدرة على تحمل الصدمات، تبرز أهمية التمييز بين الأزمة الطارئة وبين المشكلة الهيكلية المستمرة؛ فالأزمة بطبيعتها حالة مفاجئة ومؤقتة، بينما تشير الأوضاع المزمنة إلى تحديات هيكلية تتطلب حلولًا تخطيطية طويلة الأجل، مثل تطوير البنية التحتية أو إنشاء طرق بديلة أو توسيع شبكات النقل والخدمات، بما يعزز قدرة الاقتصاد على التكيف والاستجابة للتحديات المستقبلية.

- يمثل الاستثمار التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد المصري في المرحلة الراهنة. فالدور الأساسي للدولة لا يتمثل في الانشغال الدائم بتقديم الدعم أو زيادة المعاشات أو معالجة الأعباء المالية المباشرة، بل يكمن في تهيئة

مناخ استثماري جاذب وتطوير الأطر التنظيمية الحاكمة للاستثمار. فالدولة في أي مكان في العالم تمتلك عنصرين أساسيين يمثلان قاعدة الاستثمار في أي اقتصاد، وهما الأرض والسلطة التنظيمية المتمثلة في منح التراخيص والتصاريح، وهناك عدد من النقاط يمكن تلخيصها في هذا الشأن فيما يلي:

- أي مشروع اقتصادي، سواء كان سياحيًا أو صناعيًا أو في مجالات النقل أو التعدين أو الطاقة، يحتاج بالأساس إلى الأرض. غير أن طريقة تخصيص الأراضي ما زالت معقدة ومتشعبة؛ إذ توجد نظم متعددة لتخصيص الأراضي، مثل الأراضي في المناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الاستثمارية، والمناطق الصناعية وغيرها. هذا التعدد قد يسبب ارتباكًا للمستثمر، حيث يجد نفسه أمام منظومات مختلفة وإجراءات متعددة.
- كما يثير هذا الأمر تساؤلًا مهمًا يتعلق بقيمة الأرض في العملية الاستثمارية، فهل تكمن القيمة الأساسية في سعر الأرض أو مقابل الانتفاع بها، أم أن القيمة الحقيقية تتحقق من خلال حجم الإنتاج وفرص العمل التي يوفرها المشروع وقيمة الصادرات والعائد الاقتصادي المضاف للاقتصاد الوطني؟
- عند النظر إلى المساحة الكلية لمصر برًا وبحرًا، نجد أنها تتجاوز مليونًا ونصف مليون كيلومتر مربع، في حين لا يتم استغلال سوى نسبة محدودة منها، ربما تتراوح بين 6% و8% فقط. وهو ما يطرح تساؤلات مهمة حول كيفية الاستفادة من المساحات غير المستغلة، خاصة أن تطويرها يمكن أن يسهم في تخفيف التكدس العمراني وفتح آفاق جديدة للتنمية الاقتصادية.
- يُضاف إلى ذلك تحدٍ آخر يتمثل في تعدد جهات الولاية والاختصاص، حيث قد تتداخل صلاحيات عدد من الجهات في المنطقة نفسها، مثل الهيئات الاقتصادية وأجهزة تنمية الأقاليم والجهات المعنية بالطرق والسياحة والصناعة والتعدين. وغالبًا ما يؤدي تمسك كل جهة بصلاحياتها في إصدار الموافقات والتصاريح إلى تعقيد الإجراءات وتأخير تنفيذ المشروعات الاستثمارية.
- من التجارب الدولية في هذا المجال تجربة الهند، التي كانت تمتلك وزارة متخصصة للاستثمار، لكنها اتجهت لاحقًا لإلغائها بعدما تبين أن الأهم ليس وجود جهة تحمل هذا المسمى، بل توافر منظومة قانونية واضحة ومناخ مؤسسي داعم للاستثمار.
- هناك قضية أخرى لا تقل أهمية عن الاستثمار، وهي تنوع مصادر الدخل القومي، إذ يمثل الاعتماد على مصدر أو مصدرين فقط مخاطرة اقتصادية. فعلى سبيل المثال، تشكل الضرائب نسبة كبيرة من إيرادات الدولة، بينما تبقى مصادر أخرى مثل إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج عرضة للتقلبات الدولية والإقليمية. ومن هنا تبرز أهمية تطوير القطاع الصناعي باعتباره أحد أكثر مصادر الدخل استقرارًا من حيث توليد فرص العمل وتعزيز الصادرات. فمصر تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لذلك، مثل الموارد الطبيعية والمساحات الواسعة والقوى العاملة، إلا أن بعض التحديات الإدارية والتنظيمية، مثل تعقيدات تخصيص الأراضي والحصول على التراخيص، ما تزال تمثل عقبة أمام المستثمرين.
- يبرز تحدٍ آخر يتعلق بتنوع مصادر الطاقة، حيث لا يزال الاعتماد كبيرًا على البترول والغاز في العديد من القطاعات، سواء في النقل أو الصناعة أو إنتاج الكهرباء. وعلى الرغم من امتلاك مصر إمكانات كبيرة في

مجالات الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإن استغلال هذه الإمكانات ما يزال دون المستوى المأمول. وتشير بعض التقديرات إلى أن مصر تمتلك قدرات كبيرة لتوليد الكهرباء من الشمس والرياح تتجاوز بكثير القدرات الحالية للإنتاج، إلا أن التوسع في هذه المجالات يتطلب توفير الأراضي المناسبة وتبسيط الإجراءات التنظيمية بما يعزز الاستفادة من هذه الموارد في دعم التنمية المستدامة.

- في هذا السياق، لا يكفي إنشاء هيئات اقتصادية جديدة لتحقيق التنمية المرجوة، بل ينبغي أن يصاحب ذلك تطوير في الفكر المؤسسي وآليات العمل، إلى جانب استقطاب كوادر مؤهلة قادرة على إدارة هذه المناطق وفق رؤى حديثة وأساليب إدارية متطورة. كما يقع على عاتق المؤسسات البحثية والفكرية، مثل معهد التخطيط القومي، دور أساسي في تشخيص المشكلات الحقيقية وتقديم توصيات عملية لمعالجتها، فالغرض من الدراسات والحوارات العلمية لا يقتصر على عرض الواقع القائم، بل يتجاوز ذلك إلى التعامل بواقعية مع التحديات القائمة وبلورة حلول قابلة للتطبيق تسهم في تحسين السياسات العامة ودعم مسارات التنمية.
- يسهم مشروع تعميق التصنيع المحلي الذي أعده معهد التخطيط القومي في معالجة عدد من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، لا سيما الصناعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالصناعات البتروكيماوية، والتي يمكن أن تمثل بالفعل قاطرة مهمة للاقتصاد المصري. فعلى سبيل المثال، تقترب صادرات مصر إلى تركيا من نحو مليون طن، كما تُعد الأسواق الأوروبية والتركية من بين أهم الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية، وتوجد بالفعل شركتان تعملان في هذا المجال وتصدران منتجات متعددة. ومع ذلك، تبرز مفارقة تتمثل في أن بعض هذه المنتجات يتم تصديرها في صورتها الأولية ثم تعود إلى السوق المحلي بعد تصنيعها في الخارج في صورة منتجات نهائية أو خدمات أخرى، وهو ما يعكس وجود خلل في منظومة القيمة المضافة. ومن اللافت أن العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بهذه القطاعات لا تتطلب استثمارات ضخمة، لكنها قادرة على تحقيق قيمة اقتصادية كبيرة إذا ما تم دعمها وتنظيمها بشكل مناسب. وقد كان هذا التوجه أحد الأهداف الأساسية لمشروع المثلث الذهبي، الذي استهدف في الأساس إنشاء مجموعة من الصناعات التعدينية المرتبطة بالموارد الطبيعية المتوافرة في المنطقة، مستفيدًا في ذلك من الخبرات العملية المتراكمة لدى أبناء المنطقة في هذه الأنشطة.
- يهدف التوجه لتنمية قطاع التعدين إلى عدم تحميل الدولة أو المجتمعات المحلية أعباء عمليات البحث والاستكشاف المكلفة، نظرًا لما تنطوي عليه هذه العمليات من درجة عالية من المخاطرة، فقد يتم إنفاق استثمارات كبيرة دون الوصول إلى نتائج مؤكدة. ولذلك تتولى عادة شركات التعدين الكبرى تحمل هذه المخاطر، نظرًا لما تمتلكه من إمكانات مالية وتكنولوجية متقدمة. ويُعد نموذج شركة سنتامين مثالًا على ذلك، حيث تمكنت بفضل قدراتها التكنولوجية من التعامل مع نسب تركيز الذهب المنخفضة في بعض المناطق، والتي قد تتراوح بين ثلاثة وخمسة جرامات للطن، وهو ما يتطلب تقنيات متطورة لتحقيق الجدوى الاقتصادية.
- إن جوهر القضية يتعلق بتيسير الاستثمار في مختلف القطاعات، سواء في الصناعة أو التعدين أو الزراعة أو السياحة، باعتبار أن الاستثمار يمثل المسار الأساسي لخلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة ودعم التنمية الاقتصادية.

- بالنسبة للفوسفات فهو موردًا طبيعيًا مهمًا ولا يُعد مشكلة كما قد يُفهم أحيانًا، بل يعد منتجًا اقتصاديًا أساسيًا، وغالبًا ما يكون مصحوبًا ببعض المعادن الأخرى التي يُنظر إليها أحيانًا على أنها شوائب، بينما يمكن في الواقع فصلها والاستفادة منها اقتصاديًا. وبالتالي فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود هذه المعادن المصاحبة، بل في عمليات الفصل والمعالجة التي تسمح بتحقيق أفضل استفادة اقتصادية من الخام.
- تُعد مصر من الدول المهمة عالميًا في تصدير الفوسفات، حيث تأتي تقريبًا ضمن الدول الأربع الأولى عالميًا في حجم صادراته. ومع ذلك، يظل سعر طن الفوسفات المصري من بين أقل الأسعار عالميًا، إذ يتراوح غالبًا بين 90 و100 دولار للطن، في حين يبدأ السعر في بعض الدول الأخرى من نحو 300 دولار للطن. ويرجع ذلك إلى أن ما يتم تصديره غالبًا هو الخام في صورته الأولية دون إجراء عمليات معالجة أولية. فعلى سبيل المثال، يمكن لعملية غسل بسيطة أن ترفع سعر الطن من نحو 90 أو 100 دولار إلى ما يقرب من 120 أو 130 دولارًا. أما إذا تم تحويل الفوسفات إلى منتجات صناعية ذات قيمة مضافة، مثل حمض الفوسفوريك أو الصناعات المرتبطة به، فقد ترتفع قيمة الطن إلى أكثر من ألف أو ألفي دولار. ويبرز هنا الفارق بين تصدير الخام وتصنيعه محليًا، حيث لا تقتصر القيمة المضافة على العائد المالي فقط، بل تشمل أيضًا نقل التكنولوجيا، وجذب الاستثمارات، وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتنشيط الصناعات التكميلية.
- في هذا الإطار، يبدي عدد من المستثمرين اهتمامًا متزايدًا بالاستثمار في الصناعات المرتبطة بالفوسفات، ومن بينهم مستثمرون صينيون، وقد جرى بالفعل التنسيق مع بعض الجهات المعنية في هذا الشأن، بينما تخضع عدة مشروعات حاليًا للدراسة. وتكمن أهمية هذه المشروعات في أنها لا تقتصر على إنتاج منتج واحد، بل تقود إلى إنشاء منظومة متكاملة من الصناعات التحويلية والتكميلية المرتبطة به، إذ يمكن أن تنشأ عن صناعة الفوسفات عشرات أو حتى مئات المنتجات المختلفة، كما هو الحال في بعض الشركات العالمية التي تبدأ نشاطها بمعالجة الفوسفات ثم تنتج عددًا كبيرًا من المنتجات المرتبطة به، إضافة إلى صناعات أخرى تعتمد على موارد طبيعية مثل السليكا وغيرها.
- يبرز مثال مشروعات الهيدروجين الأخضر كدليل على التحديات المرتبطة بتعدد الجهات وتشتت المسؤوليات، إذ تشارك في هذا الملف عدة جهات، من بينها وزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة التنمية المحلية والبيئة، والهيئة الاقتصادية لمنطقة شمال غرب خليج السويس، وهيئة قناة السويس، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. ورغم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات، فإن كثيرًا من هذه المشروعات لم ينتقل بعد إلى مرحلة التنفيذ الفعلي. ويعود ذلك جزئيًا إلى أن المشروع يُدار في صورة مجزأة بين جهات متعددة، حيث تتوزع عناصره بين الأرض والمياه والطاقة والخدمات. وعند احتساب التكلفة التشغيلية الإجمالية قد تصل إلى نحو أربعة دولارات للوحدة، في حين يُطلب من المستثمر بيع المنتج بنحو دولارين ونصف فقط، وهو ما يجعل المشروع غير مجدٍ اقتصاديًا، ويُفسر بطء التنفيذ في بعض الحالات.
- تظل قضية التكنولوجيا في ختام المطاف أحد التحديات الأساسية، إذ يبقى المستثمر الأجنبي مسيطرًا طالما أن التكنولوجيا لا يتم إنتاجها محليًا. ولا يمكن تجاوز هذه الفجوة إلا من خلال مسار تدريجي يبدأ بـ نقل التكنولوجيا،

ثم العمل على توطين جزء منها، وصولًا في النهاية إلى القدرة على إنتاجها محليًا. ويتطلب ذلك منظومة متكاملة تشمل الابتكار والبحث العلمي والتعليم والتأهيل التكنولوجي، باعتبارها حلقات مترابطة لا يمكن أن تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ولهذا نجد أن المستثمر عندما يُطلب منه إنتاج منتجات بسيطة داخل مصر، مثل الأدوات المكتبية، يبدأ مباشرة بحساب تكلفة الإنتاج وسعر البيع وقدرته على المنافسة في السوق، خاصة في ظل وجود منتجات مستوردة بأسعار منخفضة، وهو ما يوضح كيف تؤثر معادلة التكلفة والسوق في قرارات الاستثمار والإنتاج.

****